مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الأول 2024

الأزمة الدولية وتفاعلاتها " دراسة نظرية "

د. ناصر عبدالله عون
مدرسة العلوم الاستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية فرع الخمس، ليبيا.
naaon@elmergib.edu.ly

The international crisis and its interactions "a theoretical study"

Naser Abdullah Aun
School of Strategic and International Sciences, Libyan Academy, Al-Khoms branch, Libya.

تاريخ الاستلام:2024-02-05 تاريخ القبول: 2024-02-25 تاريخ النشر: 2024-03-05

الملخص:

تأتي الأزمات وماينتج عنها من مفاجآت واثار سلبية تعكر صفو الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يوثر بالسلب علي المصالح العليا للدولة. وتدور المعضلة الأساسية في إدارة الازمات ما يوجهه السياسيون وصانعوا القرار بين الحاجة الي حماية المصالح المعرضة للخطر والرغبة في تجنب التصعيد غير المرغوب فيه للازمة. فالأزمات تحدث عن تورط صانعوا القرار في قرارات خاطئة او بسبب مصالح معينة وبدلك يحدث التصعيد غير المرغوب فيه للازمة . وتشير التجارب في إدارة الازمات الي ضرورة اتخاد بعض الإجراءات او الاعمال العسكرية غير القتالية كاستخدام القوات العسكرية لردع الخصم ، كدلك استخدام أي نوع من التهديدات لعسكرية يجب الاتصال بالخصم. يتطلب تحقيق الأمن والسلم الدوليين ضرورة إيجاد نظام دولي يحتوي على عناصر أساسية ،تتمثل في فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية ونبذ استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . ويعد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية أحد المبادئ الأساسية التي أنبنى عليها التنظيم الدولي.

الكلمات الدالة: الأزمات ، المنازعات الدولية ،السياسة، العلاقات الدولية ، التنظيم الدولي.

Abstract

Crises come with surprises and negative effects that disturb political, economic and social stability, which negatively affects the highest interests of the state. The basic dilemma in crisis management revolves around what politicians and decision makers direct between the need to protect the interests at risk and the desire to avoid unwanted escalation of the crisis. Crises occur when decision makers are involved in wrong decisions or because of certain interests, and instead, unwanted escalation of the crisis occurs. Experiences in crisis management indicate the necessity of taking some non-combat military measures or actions, such as using military forces to deter the opponent, as well as using any type of military threats that must be contacted by the opponent. Achieving international peace and security requires the necessity of creating an international system that contains basic

elements, namely resolving international disputes by peaceful means and rejecting the use of force and the threat of its use in international relations. The principle of peaceful settlement of international disputes is one of the basic principles on which international organization is built.

Keywords: Crises, international disputes, politics, international relations, international organization.

المقدمة:

يتطلب تحقيق الأمن والسلم الدوليين ضرورة إيجاد نظام دولي يحتوي على عناصر أساسية ،تتمثل في فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية ونبذ استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . ويعد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية أحد المبادئ الأساسية التي أنبنى عليها التنظيم الدولي الحديث ،وعلى وجه التحديد منذ انعقاد مؤتمرين السلام عامي 1899 و 1907 ، فمع انتشار ظاهرة التنظيم الدولي خلال الفترة الموالية للمؤتمرين سألفي الذكر اكتسبت قضايا المحافظة على السلام والأمن والتسوية السلمية للمنازعات باعتبارها أحد المقومات الموضوعية المهمة التي تستند إليها المنظمات الدولية وحل كافة المشاكل الاقتصادية و السياسية ، لتنظيم العلاقات الدولية علي المستوى الدولي و الإقليمي وعقد اتفاقيات دولية بالخصوص . وتأتي الأزمات وما ينتج عنها من مفاجآت واثأر سلبية تعكر صفو الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يؤثر بالسلب على المصالح العليا للدولة ، لان الأزمة قد تؤدى إلى شلل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، ومن المحتمل أن تتصاعد نتائجها لتصل إلي مراحل الحرب . ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة مواد قانونية مرتبة ترتيب منطقي من حيث الآليات الممكن استخدامها عند حدوث نزاعات تهدد الأمن والسلم الدوليين . فالمادة الأولى من الميثاق نصت علي ضرورة فض النزاعات الدولية الناشئة بين إطراف النظام الدولي بالآليات السلمية طبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي .

وتختص هيئة الأمم المتحدة بعدة آليات لتسوية النزاعات الناشئة بين أعضائها ، والتي تعتبرها انتهاك للأمن والسلم الدوليين أو عامل يؤدى إلي احتمال حدوث انتهاك للأمن الدولي .

وهذه الآليات يمكن تقسيمها إلي نوعين :

1- الآليات الوقائية التي يقصد بها التدابير والإجراءات الأولية التي تتخذها الأمم المتحدة لمنع الدول من استخدام قواتها أو التهديد باستخدامها لتسوية النزاعات القائمة بينهما .

2- الآليات العلاجية التي يقصد بها التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لوقت العدوان علي دولة أو انتهاك قواعد القانون الدولي والطرق التي يحق للدولة المعتدي عليها أن تتخذها ضد الطرف الأخر . حيث أجاز الميثاق لمجلس الأمن اتخاذ آليات لتسوية النزاعات طبقا للمواد الواردة ذكرها في الفصل السابع ، التي تمنع باستخدام العنف بأي شكل من الأشكال ألا في حالات خاصة تنحصر في حالتين .

أ- حالة الدفاع الشرعي وفقا للشروط التي جاءت في المادة 50 من الميثاق .

ب- حالة استخدام العنف تحت راية الأمم المتحدة كتدبير امني جماعي لحفظ السلم الدولي ، وعند انتهاك المبادئ والأسس التي تقوم عليها الهيئة يترتب عليها حدوث خرق دولي ، وهذه التدابير تتمثل في الآتي :-

1- اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للحفاظ علي السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام المادتين 41-42 من الميثاق في حالة وقوع انتهاك من الأطراف المتنازعة .

2- دعوة الدول المتنازعة إلي أتباع تدابير مؤقتة قبل وقف الحرب لمدة معينة أو السماح للجنة تقصي الحقائق بالاطلاع علي الخطوات المتخذة من الأطراف المتنازعة .

3- قيام مجلس الأمن بتقرير ما إذا كان النزاع يؤدى إلي تهديد السلم والأمن الدوليين .

4- إذا فشلت الآليات السلمية في حل النزاع يحق لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات عسكرية لإنهاء النزاع وردع الدولة المعتدية طبقا لنص المادة 42 من الميثاق وتمر أية أزمة دولية بمراحل تتمثل في مرحلة البوادر ، ومرحلة التصاعد والاستحكام ثم مرحلة الهبوط والانتهاء . لقد تضاعفت الحاجة والأهمية للمفاوضات الدولية في العلاقات الدولية ، وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد الذى يستوجب علي الدول في المجتمع الدولي ، أن يتم تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية ، وان تحكم سياساتها وسلوكياتها بالتفاهم والتعاون المشترك والتفاعل السلمي علي حساب المواجهة والصراع المسلح ، نظرا لما يسببه استخدام القوة من أثار خطيرة ومدمرة وخاصة في ظل تطور الأسلحة التي لاتنعكس أثارها علي الأطراف المتنازعة فحسب ، وانما يمتد تأثيرها إلي معظم أطراف المجتمع الدولي بصورة أو باخرة .

مصطلحات البحث :

1- **الازمة الدولية.** هي ظاهرة تحدث بشكل متكرر في العلاقات الدولية نتيجة لتزايد التفاعلات والعلاقات بين وحدات النظام الدولي مما يؤدي الي تعقيدها وتشابكها وفق نموذج اصبح معه من الصعوبة تلاقي حدوث حلات من الخلاف والتباين وربما التناقض بين مصالح الأطراف المتفاعلة، وهدا يودي الي نشوب أزمات بشكل متواتر تعكر صفو علاقات التعاون بين الدول .

2- **النظام الدولي.** هو الاطار المؤسسي والدبلوماسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة ، ويعد تفاعل الوحدات السياسية لهد النظام دول العالم إضافة الي كل اطار تنظيمي قادر علي التأثير في واقع العلاقات الدولية مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفود العابر للحدود .

أولا : مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل التالي – ما مدى فاعلية وأهمية آليات التسوية السلمية في إدارة الأزمة الدولية بالطرق السلمية ، ومدى قبول الأطراف المتنازعة بهده الآليات ، والعقبات التي تواجه إدارة الأزمات في عدم نجاحتها علي ارض الواقع .

تانيا : فرضية الدراسة :

بالرغم من أن التفاوض يعد من أهم الآليات السلمية لتسوية المنازعات الدولية من الناحية النظرية ، لكن من الناحية العلمية يصطدم بعقبات تحول دون فاعلية هذه الإلية وذلك بسبب عدم توازن القوة بين الأطراف المتفاوضة ، إضافة إلي التمسك بالمواقف المتشددة ، وعدم المرونة والاستعداد لتقديم تنازلات بين أطراف المتنازعة .

ثالثا : أهمية الدراسة :

تكمن هذه الدراسة في أهمية السلم والأمن بين أقطار المجتمع الدولي ، والعلاقات بين أطرافه ، الأمر الذي يتطلب ضرورة تقوية المنظمات الإقليمية في عملية تسوية الخلافات والنزاعات إثناء حدوثها ، وكذلك التعرف

علي كيفية حل الأزمات بدون التدخل الخارجي ، والاستفادة من الأزمات السابقة للوصول إلي حلول سلمية دون اللجوء إلي خيار الحرب .

رابعا : أهداف الدراسة :

1- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ماهية دور الوسائل السلمية في حل الأزمات الدولية بالطرق السلمية.

2- كما تهدف إلى معرفة العوامل التي تشجع الأطراف المتنازعة بالقبول للوسائل السلمية لحل نزاعاتهم.

3- تهدف إلى معرفة إدارة الأزمات و الإدارة بالأزمات في ظل المتغيرات الدولية .

4- التعرف على دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ثالثا.

خامسا : منهجية الدراسة

تقضي ضرورة الدراسة العلمية عند معالجة أية ظاهرة في ميدان المعرفة الإنسانية تحديد المنهجية المتبعة باعتبارها أداة وصول إلى نتائج منظمة ولذلك فأن موضوع الدراسة يحاول دراسة الأزمات الدولية وتفاعلاتها في ظل النظام العالمي الجديد ، وتتمثل المناهج المستخدمة في البحث في الاتي :-

1- **المنهج التحليلي** :- يعتبر المنهج التحليلي أداة توفقيه بين الجانب الوصفي والتحليلي في معالجة أي أزمة دولية . واستخدمه الباحث لتحليل الأزمة الدولية وتفاعلاتها وطرق حلها من حلال الوسائل السلمية .

2- **المنهج الوصفي** :- يهتم بوصف الإحداث قبل وأثناء حدوث الأزمة ، ويقوم علي تشخيص الأزمة وفقا للمرحلة التي وصلت إليها من حيث تحديد مظاهرها وملامحها والنتائج التي أفرزتها .

كما استفادة الدراسة من المداخل التالية :-

1- **المدخل التاريخي** :- يهتم بدراسة السرد التاريخي والخبرة التاريخية لسياسات الدول في إدارة بعض الأزمات الدولية وطرق حلها .

2- **المدخل القانوني** :- يهتم بدراسة الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول وتفسير عنصر المسؤولية الدولية ، ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والالتزام بها .

المبحث الأول

إدارة الأزمات الدولية

حظي موضوع إدارة الأزمات الدولية بقدر بالغ من الاهتمام منذ أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962 م والتي لولا النجاح في إدارتها و تسويتها سلميا ، لنشبت حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي السابق و ولكن الكيفية التي أديرت بها هذه الأزمة ، رسخت قاعدة أساسية في إدارة أزمات القوتين العظميين ، ألا وهي تجنب المواجهة المباشرة بينهما ، وذلك لان طبيعة الصراع النووي تفرض حل الأزمات التي تنشب بينهما بطريقة أمنة . إن موضوع إدارة الأزمات ليس من الموضوعات الجديدة في مجال العلاقات الإنسانية ، فالممارسة السياسية والفعلية لأساليب إدارة الأزمات قد تمت منذ حقبات زمنية قديمة ، لكن بدون أن تحمل مسمي إدارة الأزمة ، وغنما آذت مسميات أخرى متعددة ، ارتبطت بالقدرات البشرية كالمهارة السياسية أو الخبرة الدبلوماسية أو الدهاء أو فن المفاوضات وغيرها من الأساليب التي كان يلجا إليها الإنسان للخروج من المأزق التي كانت تمر به .

. مع انتهاء الحرب الباردة ، وزوال وتفكك الاتحاد السوفيتي ، وإخلاء الساحة العالمية إمام الولايات المتحدة الأمريكية ، أصبح موضوع إدارة الأزمة أكثر إلحاحا ، لان احتمالات وقوع الأزمات علي المستوي الإقليمي والتي يمكن أن تؤدي إلي تورط دولتين أو أكثر في حرب أصبحت امرأ متزايدا ولان التوازن الذي كان يمكن أن تؤدى إلي تورط دولتين أو أكثر في حرب أصبحت امرأ متزايدا ولان التوازن الذي كان قائما في ظل عالم القطبية الثنائية انتهي وانتهت معه مفاهيم الحرب الباردة التي كانت تخلق نوعا من التوازن في أي صراع إقليمي ، وتعتبر حرب الخليج الثانية مثالا واضحا استخدمت فيها إستراتيجية إدارة الأزمات علي نطاق واسع . (أحمد ، 1993 ، ص 123) لكن مع التطور العلمي و الاهتمام الجدي بموضوع إدارة الأزمات وأساليبه واستراتيجياته ، بدأت الدراسة المنهجية لعملية أدارة الأزمة تأخذ مجالا أوسع من اهتمام الباحثين ، فلم تعد تلك العملية تخضع لإدارة الإنسان وإمكانياته العقلية فقط ، بل أصبحت أكثر شمولا ، حيث استعان المحللون السياسيون في دراساتهم بمفاهيم نظرية المباريات وعمليات المساومة وعمليات صنع القرار واستراتيجيات الردع وعمليات التصعيد والحرب والمعونات الخارجية والاحتجاج الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية كأدوات لإدارة الأزمات الدولية ، وبذلك استفادت من علوم متعددة مثل : علم الرياضيات وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع . (مصطفي ، 1967 ، ص ص 29 – 30) فهناك عوامل نفسية واجتماعية وتاريخية ذات تأثير لابد أن نأخذها في الاعتبار عند التعامل مع أي أزمة ، خاصة وأن الفشل في إدارتها سلميا قد يؤدي إلي نشوب الحرب . ومن هنا فإن إدارة الأزمة تعني التعامل مع عناصر الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة ، الضاغطة والتوفيقية ، بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ علي مصالحها الوطنية . فالدولة عندما تدير أزمة ما فإنها تلجا إلي استخدام مزيج من أدوات المساومة لتحقيق أهدافها والمحافظة علي مصالحها الوطنية ، وذلك بتعظيم مكاسبها أو تقليل خسائرها ، وقد تهدف من إدارتها للأزمة إلي تعظيم خسائر الخصم أو تقليل مكاسبه وفقا لتطور الموقف ،فإدارة الأزمة هي كيفية التغلب علي الأزمة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها .

1- مفهوم إدارة الأزمة :-

المفهوم البسيط لإدارة الأزمة هو التعامل مع عناصرها بشكل يمكننا من الوصول إلي أفضل النتائج الممكنة في ظل الظروف المتاحة بما يحقق مصالح القائم بالإدارة ، فالإدارة تعني التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ علي مصالحها ، أوهي الكيفية أو الأساليب العلمية المتخذة حيال الحدث للتغلب عليه بالأدوات التعايشية السلمية إلي الأدوات والأساليب القهرية الإكراهية (ونيس ، 1997 ، ص 37) .

إدارة الأزمة هي محاولة لتطبيق مجموعة القواعد و الإجراءات والأسس المبتكرة التي تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها بهدف السيطرة علي الأزمة وتوجيهها وفقا لمصلحة الدولة ، وتتحقق تلك المصلحة أما بتعظيم المكاسب المبتغاة من وراء هذه الإدارة أو علي الأقل تقليل الخسائر التي تتعرض لها مصالح الدولة ، وهذا يتوقف علي عوامل كثيرة منها طبيعة الأزمة وموضوعاتها ، وتوازن القوى بين أطرافها ، وطبيعة النظام الدولي السائد ، وغيرها من العوامل التي تؤثر في قدرة الدولة علي تكييف نتائج أدارتها للازمة . وعليه أصبح هناك مفهومان هما : إدارة الأزمات ، والإدارة بالأزمات .

أ- إدارة الأزمات :-

وهي مجموعة الإجراءات التي تتخذ مع اندلاع الأزمة ومن خلال توافر المعلومات بالقدر الكافي ، وتقييم هذه المعلومات ثم تتم عملية ربط للمواقف والإحداث المتلاحقة مع محاولة للتنبؤ العلمي الدقيق للوصول إلي انسب البدائل المتاحة من خلال صنع القرار ، وصياغة السيناريو النهائي للحركة ، أي أنها عملية توظيف لكافة موارد الدولة للتأثير في مسار الأزمة ، أي عملية إدارة الأزمة بعد وقوعها . فإدارة الأزمات تعرف بأنها سلسلة الإجراءات " القرارات " الهادفة إلي السيطرة علي الأزمة ، والحد من تفاقمها حتى لاينقلب زمامها ، مؤدية بذلك إلي نشوب الحرب ، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للازمة هي تلك التي تضمن الحفاظ علي المصالح الحيوية للدولة و حمايتها .

ومن ثم فان إدارة الأزمات تتضمن معنيين أساسيين في أدبيات السياسة الدولية . **الأول** يشير إلي سلوك الأطراف المشاركة في الأزمة وتحديد الآليات التي تستخدمها الدولة في التعامل مع الضغوط المفروضة عليها ، أما **الثاني** فهو يتعلق بسلوك الوسطاء وبدأت الدول الكبرى والمنظمات الدولية بمنع تصعيد الأزمة والتعجيل ووقف الأزمة بين الدول المتصارعة ، فالإدارة بهذا المعني تعني ضبط النفس بتقليل من المخاطر الدخول في الحرب (حسن ، 2005 ، ص ص 171- 172).

ب- الإدارة بالأزمات :-

هو نمط جديد في العلاقات الدولية ظهر إلي جانب ما كان معروفا خلال الستينيات والسبعينات باسم "إدارة الأزمات " وهو يعني إدارة العلاقات الدولية عن طريق الأزمات ، أي بتأزيم العلاقة وخلق وإثارة الأزمات ، وبالتالي فهو عبارة عن عملية إعداد مسبق وتخطيط مبكر للازمات بهدف تحقيق مصالح محددة . والإدارة بالأزمات تقوم علي افتعال الأزمات وإيجادها من عدم كوسيلة للتغطية والتمويه علي المشاكل القائمة ، فافتعال الأزمات وصنعها من العدم أمر يصبح محور حياة صانع الأزمات ، ليس فقط لتغطية حالات الفشل لديه ، بل كوسيلة رئيسيه للسيطرة علي الآخرين وإخضاعهم لرغباته ، وللتحكم فيهم .

2 - ضرورات دراسة إدارة الأزمة :-

إن التغيرات التي حدثت في النظام الدولي أدت إلي مزيد من الانفراج في العلاقات بين القوتين منذ مجيء " جوربا تشوف " إلي السلطة في الاتحاد السوفيتي مما جعلت كثيرا من المراقبين متفائلين بشان تحسن العلاقات بين الشرق والغرب ومن ثم عدم التخوف من نشوب صراعات جوهرية ، تهدد بأزمات تقود إلي التورط المباشر في الحرب بين القوتين الأمريكية و السوفيتية ، وهذه النظرة المتفائلة تدعمها الملاحظة التاريخية للعلاقات بين الشرق والغرب ، حيث شاهدت هذه العلاقات قدرة كبيرة علي إدارة الأزمات التي نشبت بين القوتين بشكل ناجح ، استطاعت فيه الدولتان عدم تصعيد المواقف لدرجة الدخول في حرب مباشرة بينهما . فمثل هده المواجهات أو الأزمات كان من الممكن إن تخرج عن إطار السيطرة المباشرة ، وتتسبب في حرب نووية ، لذلك كانت كل من موسكو وواشنطن تسعيان إلي ضبط سلوكهما والعمل علي خلق تعاون في إدارتهما لتلك الأزمات ، وبتالي فان القوتين منذ بداية الحرب الباردة أدركا ضرورة وضع مبادئ أساسية لإدارة الأزمات التي تنشب بينهما ، بال إن الأهم من تلك المبادئ المجردة ، هو تمسك الدولتان بهذه المبادئ وعدم انتهاكها بشكل جارح (محمد ، 1991 ، ص ص 24 – 28). ومع انتهاء الحرب الباردة وزوال حلف وارسو وإخلاء الساحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية أصبح موضوع إدارة الأزمات أكثر

إلحاحا لان احتمالات وقوع أزمات علي المستوي الإقليمي أصبحت امرأ متزايدا بعد انتهاء التوازن الذي كان قائما في ظل القطبية الثنائية . بل إن هذه الأزمات قد تتطور إلي حرب تستخدم فيها استراتيجيات إدارة الأزمة كما هو الحل بنسبة للازمة موضوع الدراسة .

3- أهداف إدارة الأزمة الدولية :-

يرى البعض أن الهدف من إدارة الأزمات هو تجنب القتال المباشر باستخدام القوات المسلحة ، ويستطرد أصحاب ذلك الرأي فيقولون انه عند إدارة الأزمة يجد مدير الأزمة وهو صانع قرارها نفسه يتعامل مع قدرتين رهيبتين ، القدرة على توجيه الضربة الأولي والقدرة على توجيه الضربة الثانية ، والهدف من إدارة الأزمة هنا هو منع القتال بمعني منع أي من أطراف الأزمة من توجيه الضربة الأولي ، ولا شك أن ضمان ذلك هو ضمان الطرف التأني لقدرته علي امتصاص الضربة الأولي و توجيه الضربة الثانية ، فالذي يمنع الفعل الأول هنا هو القدرة علي رد الفعل. (أمين ، 1993 ، ص ص 177 – 178) ووفقا لذلك فان معيار النجاح في إدارة الأزمة الدولية هو تجنب نشوب الحرب أو علي الأقل تقليل احتمالات قيامها ، أي تسوية الأزمة قبل تصاعدها لمرحلة الحرب ، وإذا ما انتقلنا إلي تطبيق ذلك المعيار علي أزمة الخليج الثانية ، فإننا نجد أن إدارة الأزمة كانت إدارة فاشلة ، لأنها لم تستطع الحيلولة دون نشوب الحرب بين العراق وقوى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك فان ذلك المعيار لايتطابق مع ذلك النموذج الجديد الذي ظهر خلال فترة الثمانينيات و التسعينيات ، وهو المعروف باسم " الإدارة بالأزمات " حيث أن الدولة قد تقوم بافتعال أزمة لتحقيق أهدافها ولا يوجد هناك مايضمن عدم امتداد تحرك الدولة نحو الحرب إذا لم تتحقق أهدافها من وراء تلك الأزمة .

4- أدوات إدارة الأزمة :-

الأزمة قد تنتهي بسلام أو تنتهي إلي نشوب الحرب ، وبالطبع فان الوصول إلي أي من النتيجتين السابقتين يتوقف علي الكيفية التي تتم بها إدارة الأزمة من قبل الأطراف والأدوات المستخدمة في إدارة تلك الأزمة ، وتشمل هذه الأدوات أربعة مجموعات هي :

أ- **الأداء الدبلوماسية** . وتتم من خلال السفراء المعتمدين أو من خلال المؤتمرات متعددة الأطراف وكذلك من خلال المبعوثين الشخصيين .

ب- **المساعي الحميدة و الوساطة** . ويتم اللجوء إليها عندما تفشل الأطراف المتنازعة في الوصول إلي حل بالطرق الدبلوماسية و تعتبر الوساطة من الأساليب السلمية لتسوية المنازعات الدولية ، وقد برزت الوساطة بشكل صريح في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي ميثاق جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، بوصفها أسلوبا يتميز بتسهيل إجراء الحوار ، والسعي الهادف إلي تحقيق حلول ودية للمنازعات بين الدول . **(صالح ، 2006 ،ص 55)** وعادة ما تتحول المساعي الحميدة إلي وساطة ، وهذا يتوقف علي قبول طرفي النزاع لمقترحات الطرف الثالث " الوسيط " .

ت- **التحقيق و التوفيق** . وفكرتها الأساسية إحالة النزاع إلي جماعة أو منظمة يفترض فيها الحياد والنزاهة سواء كان ذلك الطرف موجود ا فعلا (مثل مجلس العصبة أو مجلس الأمن)أم تم تشكيله لهذا الغرض ، وتكون مهمته عمل تحقيق محايد وتقديم المقترحات بشان التسوية .

ث- **التحكيم** . يعتبر التحكيم من الوسائل القضائية التي استعملت في العلاقات الدولية سلميا والتحكيم سواء قام به فرد أو عدة أشخاص ينتخبون من قبل الأطراف المتنازعة فهو كغيره من الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية يقوم أساسا علي الإرادة الحرة للدول. أي انه وسيلة اختيارية تلجا إليها الدول بمحض اختيارها ، وتستطيع محاكم

التحكيم أن تنظر في جميع المنازعات السياسية أو القانونية أو العسكرية وغيرها من المنازعات طالما منحها اتفاق التحكيم هذه السلطة . (صالح ، 2000 ، ص 72) وعلي ذلك يمكن القول بأنه يوجد مطلبين أساسيين لإدارة الأزمة :-

الأول :- تحديد الأهداف التي نسعي لتحقيقها خلال هذه الأزمة .

الثاني :- تحديد الوسائل والأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف .

وتوجد أداتين أساسيتين في إدارة الأزمة الدولية :-

الأولي . الأدوات السلمية أو التوفيقية .

الثانية . الأدوات الإكراهية الضاغطة أو القسرية .

النقطة الأساسية في إدارة الأزمات هي ضرورة إيجاد المزيج أو الخليط المناسب من أدوات القهر والتوفيق ، فالإدارة للازمة تتطلب أن تجمع بين استخدام الضغط الإكراهي واستخدام أدوات التعايش السلمي بشكل متناسق ، وبالتالي يتكامل الأسلوبان في عملية المساومة . أن الإدارة اللازمة تقتضي المرونة في استخدام مختلف أدوات المساومة السلمية والإكراهية خلال المراحل المختلفة ، فالإدارة تستلزم اتخاذ موقف حازم لكن مع توفير قدر ملائم من المرونة وعدم الجمود سواء علي مستوي التهديد أو علي مستوى التحركات مع تجنب التصعيد غير المرغوب فيه كلما أمكن ذلك ، وبما يحقق مصالح الدولة في تعظيم مكاسبها أو علي الأقل تقليل خسائرها . فالإدارة للازمة تقتضي معرفة تفصيلية بأساليب العمل وتوقيته ووسائل التأثير في مسار تلك الأزمة بما يحقق مصالح القائم بها .

5- عناصر الأزمة الدولية .

على الرغم من تعدد التعريفات المقدمة لمفهوم الأزمة الدولية ، وعدم الاتفاق على

تعريف واحد بين المحللين والباحثين ، وعلي الرغم من عدم التشابه بين كل الأزمات ، لان لكل منها خصوصيتها وتفردها وظروفها الخاصة بها ، إلا انه مع ذلك هنالك عناصر أساسية يتضمنها موقف الأزمة وشبه أجماع عليها لدي الباحثين والمحللين ، وهذه العناصر هي الثلاثة التالية :-

1- التهديد المرتفع .

2- الإلحاح أو ضيق الوقت المتاح .

3- المفاجأة .

أولا – التهديد .

في موقف الأزمة يتولد لدي صانع القرار الاحساس بان هناك تهديد مرتفع اعلي من المعدلات العادية السابقة علي الأزمة، وهذا التهديد مرتفع لأنه يتجه نحو المصالح العليا والقيم الجوهرية للدولة والمجتمع ، وهذا التهديد قد يتجه إلي أكثر من قيمة ومصلحة في وقت واحد .(محمد ، 2005 ،ص 9) ويفهم التهديد كسلوك إما بالتعبير

اللفظي أو يمكن استنتاجه من خلال حشد القوات أو القيام بالمناورات أو حشدها أو تغيير طبيعة تسليحها أو زيادة عدد أفرادها ، فموقف الأزمة إذن يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول الإطراف ، حيث يدرك صانع القرار ذلك ، وبالتالي فان إدراك صانع القرار الرئيسي لذلك التهديد هو الذي يحدد توافر ذلك العنصر من عدمه ، فتوفر عنصر التهديد في حد ذاته لايمثل احد عناصر موقف الأزمة ، إلا إذا أدركته القيادة السياسية أو صانع القرار الرئيسي ، وبالتالي فان ما يدركه احد القادة علي انه تهديد للقيم والمصالح الرئيسية للدولة قد لا يكون كذلك بالنسبة لقائد أخر .

ثانيا – ضيق الوقت .

موقف الأزمة هو موقف يدرك فيه صانع القرار إن الوقت المتاح لصنع القرار و التحرك قبل أن يتغير الموقف هو وقت قصير محدود وإلا فان القرار يصير غير ذو جدوى في مواجهة الموقف الجديد . فالأزمة بطبيعتها موقف يتكون من مواقف جزئية متلاحقة وسريعة بالإضافة إلي ذلك فان التهديد المرتفع ، يخلق لدي صانع القرار إحساسا بوطأة الوقت عليه . فإذا لم يواجه الموقف في وقت مناسب سوف يتغير ويصبح موقفا جديدا ، أي يخلق لدي صانع القرار في إدراكه مايسمي " ضغطا عصبيا " في مواجه موقف الأزمة ، وهذا الضغط والتوتر يؤدي غالبا إلي الإقلال من أنشطة ووظائف عملية صنع القرار ، وقد يؤدي ذلك إلي نقص في أنشطة جميع المعلومات ، حيث لايوجد وقت كافي لجمع معلومات كافية ، كذلك قد يتأثر نشاط المشورة استشارة الخبراء بالسلب ، نظرا لضيق الوقت . والوقت المحدد الذي تنشا فيه الأزمة يلعب دورا مؤثرا وكبيرا في تحديد أهمية الأزمات وأسلوب التصدي لها ، أما زمن الأزمة نفسها من بدايتها إلي نهايتها يحتم سرعة التعامل مع الأزمة واتخاذ القرارات السريعة الصائبة المبنية علي معلومات و تقديرات سليمة لا تتحمل الخطأ لأنه لن يكون وقت للإصلاح ، فسوف تنشا فورا تتابعات لازمات جديدة متلاحقة .(محمد ، 2005 ، ص 10) .

ثالثا – المفاجأة .

يختلف تعريفها من مجال إلي أخر ، فتختلف المفاجأة السياسية عن المفاجأة العسكرية ، وأيضا قد تكون المفاجأة علي مستوي المكان أو الزمان أو الأسلوب . المهم أن علي الطرف الذي يخطط لاستخدامها استثمار نتائجها جيدا أو تحقيق الهدف النهائي من ورائها سواء كان استراتيجيا أو تعبويا . فعنصر المفاجأة لم يعد عنصرا أو خاصية مميزة لموقف الأزمة الدولية كما كان عليه الوضع في الخمسينيات والستينيات خاصة مع بروز نمط جديد في إدارة الأزمات ، وهو النمط الذي يعرف باسم " الإدارة بالأزمات " أي افتعال أزمة لتحقيق مصالح معينة . لكن عنصر المفاجأة هذا شملته الكثير من جهود المراجعة والتنقيح فمن الصعب اعتبار المفاجأة خاصية مميزة لكل مواقف الأزمة من وجهة نظر كل الأطراف ، ولكن الأزمة قد تكون متوقعة وقد تنفجر بتخطيط و تدبير سابق ، بينما الأزمة نفسها قد تكون مفاجئة للطرف الأخر. الأزمة قد تمثل تهديدا عاليا أو متوسطا أو منخفضا للقيم و المصالح الجوهرية ، والأزمة أخيرا قد تتميز بضيق الوقت المتاح للتصرف أو بطول ذلك الوقت .

المبحث الثاني

التغير في النظام الدولي

مر النظام الدولي بتغيرات رئيسية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين ، وكانت ابرز ملامح تلك التغيرات تضاؤل قوة الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية ذات مصالح كونية ، وتراجع موقعه علي سلم تدرج القوة الدولية . فالمتغيرات التي شهدها النظام الدولي الجديد قد أدت إلي تغيير هيكل النظام العالمي والي فرض مفاهيم وخصائص مغايرة لتلك التي سادت النظام خلال فترة الحرب الباردة . فهيكل النظام الدولي يشير إلي توزيع القدرات في النظام ، والي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة بعضها بعض ، ويهتم الباحثون بتحليل هذا البعد ، نظرا لانعكاسات مثل هذا التوزيع علي سلوك الوحدات الدولية ، أو قدرة أحداها علي بعضها في السيطرة علي توجهات الفاعلين الآخرين في النظام الدولي ، نظرا لصفة التفاعل التي يتميز بها النظام الدولي بين وحداته المختلفة ، حيث إن السلوك كل وحدة دولية تؤثر وتتأثر بسلوك الوحدات الأخرى في النظام . (جلال ، 1999 ،ص 19) . ويتم ترتيب الوحدات المكونة للنظام الدولي استنادا إلي نمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، بين القوة الرئيسة في النظام الدولي .

فهيكل النظام الدولي وفقا لهذه الأسس ، يحدد التركيبة التي تتأسس علي ضوئها علاقات القوة و النفوذ بين وحدات النظام المختلفة ، ونوعية العمليات السياسية الممكن حدوثها داخله ، كما يؤثر في أنماط التفاعلات بين وحدات النظام الدولي والتي تعد الدول أهم وحداته ، والتي تتفاوت في قدراتها علي التأثير في النظام الدولي ، وفقا للقدرات التي تمتلكها ، مما يجعل من التفاوت في القدرات والتأثير بمثابة المحدد الذي يثير إشكالية القيادة في قمة النظام ، ويجعل هيكل النظام الدولي يصنف وفقا لعدد الوحدات التي تنعقد لها وظيفة القيادة في قمته .

فمن أهم الإبعاد النظرية المرتبطة بدراسة هيكل النظام الدولي ضرورة ملاحظة التفاوت في قدرات وحداته ، انطلاقا من إن الدولة هي الوحدة التقليدية للنظام الدولي ، فانه يمكن ترتيبها في أكثر من مستوي ، فالمستوى الاعلى – يضم الدول القائدة للنظام ، حيث تعتبر عدد الدول من المعايير المهمة لتحديد نمط هيكل النظام الدولي ثنائي ام متعدد الأقطاب . أما المستوي الثاني – فانه يضم دولا لها وزنها داخل النظام ولكنها لا تكون قادرة علي قيادته . أما المستوي الثالث – فيتكون من الدول التي بمقدور النظام الدولي إن يوثر فيها بدرجه قصوى . ومن ثم فان عدم تساوي الفاعلين الدوليين ، من حيث تأثيرهم في النظام الدولي وتأثرهم به تشير إلي وجود تدرج بين وحدات النظام الدولي ، من زاوية علاقات القوة فيما بينها ، من انعقاد القيادة في النظام لعدد صغير من الوحدات ، وتتفاوت الوحدات الدولية في قدرتها ، وفي مدى استعدادها لاستخدام هذه القدرات لتحقيق أهداف معينة علي النطاق الدولي.

وتتأثر الدول الصغرى ، بهيكل النظام الدولي أكثر من القوى الكبرى نظرا للمحدودية الموارد التي تستحوذ عليها الكيانات الصغرى ، مما يحد من قدرتها علي مقاومة الضغوط الواقعة عليها من قبل القوى الكبرى في النظام الدولي . وبتالي فان عدم التكافؤ في توزيع المقدرات يحقق درجة من الاستقرار في العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى ، نظرا لعدم قدرة الدول الصغرى علي مواجهة الدول الكبرى ، وعلي قدرة الأخيرة علي تحقيق أهدافها إزاء الدول الصغرى من خلال أدوات اقل تكلفة كالضغوط الدبلوماسية والاقتصادية . وبرغم من ذلك فان الدول الصغرى تستطيع التأثير علي سياسات القوى الكبرى بطرق متعددة ، وخاصة إذا أحسنت توظيف أهميتها ومكانتها الإستراتيجية

و الاقتصادية ، واستغلت ظروف الصراع الدولي ، وبدلت مهارات دبلوماسية لتوسيع مساحة المناورات السياسية في تفاعل علاقاتها مع القوى الكبرى . (محمد ، 1989،ص276) أن التغير في النظام حالة مألوفة ، فلقد شهدت العلاقات الدولية تعاقب عدة أنظمة دولية مند معاهدة وستفاليا عام 1648 م ، أذا أن التغير في النظام يحصل حينما تتبادل الأطراف الرئيسية فيه نتيجة لحدوث حرب عامة أو انهيار أو انسحاب أو تراجع احد أطرافه الرئيسية أو بعضها ، مما يودى إلي ظهور ترتيب جديدة لأطراف رئيسية ، وينجم عن ذلك ظهور قيم وأنماط سلوكية جديدة ، تختلف عن القيم والأنماط السلوكية التي سادت سلوكية النظام الدولي السابق ، مما يمكن أن نطلق عليه نظاما دوليا جديدا في حين لا تؤدي الحروب بين الأطراف الثانوية أو انهيار هذه الأطراف أو تفككها إلي حصول تغير في النظام ، لان اختفاء أو بروز الأطراف الجديدة لاينجم عن بروز قيم أو ممارسات سلوكية جديدة ، وهكذا فان القيم والممارسات التي تسود النظام الدولي عادات هي انعكاس القيم والممارسات الأطراف الرئيسية في النظام . (سعد ، 2002 ،ص 129) فقد شهدت هذه المرحلة عدد من التغيرات بدأت تظهر بوضوح مند النصف الثاني من الثمانيات ، إذ تبنا الاتحاد السوفيتي عدد من الخطوات التي أكدت انسحابه كأقوى عظمي في مواجهة القوى الاخرى ، الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي ترتب علية ظهور الدور الأمريكي في النظام الدولي ، واعترف الاتحاد السوفيتي بعدم القدرة علي الاستمرار في سباق التسلح وتقديم التنازلات في بعض الصراعات وخاصة الإقليمية ، ثم الإعلان عن بعض التغيرات الإيديولوجية ، وقد اتضح ذلك عام 1985م عندما وافق علي استئناف محادثات الحد من التسليح ، ثم في عام 1986 م حينما وافق علي المطالب الأمريكية التي كان في السابق يرفضها والخاصة بتخفيض الصواريخ طويلة المدى ، وقبوله مبدئيا التفتيش ، ثم في عام 1987 م عندما وافق علي عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصورايخ متوسطة المدى في أوروبا ووفق برنامج حرب النجوم . فضلا عن ذلك فقد شهد النصف الثاني من الثمانيات في ظل قيادة جربتشوف تغيرا في المواقف الإيديولوجي السوفيتي .حيث تبنا بعض المصطلحات الغربية التي كان يرفضها في السابق ومنها علي سبيل المثال الإشارة إلى الستالينية علي أنها سبب الأزمات التي يعاني منها النظام الاشتراكي ، وان البيروقراطية تشكل عقبة أمام مثل هذا النظام . ومن ثم تظهر حاجة هذه الدول لمناهج جديدة للأمن الإقليمي لكي تكون قادرة علي التعامل مع ظاهرتي نمو القوى الرئيسية ، وتراجع الاعتماد علي الأحلاف العسكرية الثنائية .(عبدالمنعم ، 1997 ، ص 1) شهد العالم منذ نهاية الثمانيات تحولات ، أدت إلي إعادة تشكيل النظام العالمي برأي البعض أو خلق نظام جديد برأي البعض الأخر ، ومن هذه التحولات .

1- تفكك الكتلة الاشتراكية والتحول إلي الأحادية القطبية

لقد بدأت التحولات في النظام العالمي منذ منتصف الثمانينات بمجيء ميخائيل جورباتشوف إلي السلطة في الاتحاد السوفيتي ، وبدء سياسة الانفتاح علي العالم وفق مبدأ وسياسة البروسترويكا مما أتاح للشعب السوفيتي النظر خارج حدود دولتهم ، وبالتالي إمكانية المقارنة بين ماوصل إليه المجتمع الرأسمالي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين ما هم عليه من أوضاع المعاناة و الفقر وانتشار الرشوة والمحسوبية والمستوى الاجتماعي المتدني ، وحتي مجال الفخر الوحيد وهو مجال تكنولوجيا السلاح . وجد السوفيت أنفسهم لازالوا متأخرين عن ركب الولايات المتحدة ، وبالتالي بدا الدخل السوفيتي في الضعف ، وعدم القدرة علي مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، كما بدأت الشعوب المكونة للاتحاد السوفيتي تطالب باستقلالها ، لشعورها بان انتماءها القسري للاتحاد لايفيد شيئا .

وقد أدى ذلك كله إلي حدوث التفكك دون اشتعال الحرب ، فالقيود والإيديولوجية عملتا علي إضعاف القدرة الإبداعية وازدياد الهذر في الاقتصاد القومي ، مما جعله اقل قدرة علي التنافس التكنولوجي ، كما جعل نظامه السياسي أكثر قسوة .(موسي ، 1997، ص ص 26 – 29) .

لقد كانت الفترة عام 1985 م تاريخ تولي جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي حتى سنة 1989 م حين انعقدت قمة مالطا بين القطبين الأساسيين في النظام – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فترة تحول في النظام الدولي ، وبالتالي التسليم للولايات المتحدة بالتفرد بقيادة العالم وتحول النظام إلي نظام القطب الواحد . ويري زبغنيو بريجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر إن ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمي الوحيدة في العالم هي كونها تحتل مرتبة عليا في المجالات الحاسمة الأربعة للقوة العالمية وهي :- (زبغنيو بريجينسكي ، 1999 ، ص 14) .

1- المجال العسكري الذي تكون فيه ذات قدرة وصول عالمية لا مثيل لها ، حرب الخليج الثانية كمثال علي ذلك
2- المجال الاقتصادي الذي تكون فيه ذات قدرة تحرك رئيسة في النمو العالمي ، فبانتهاء الحرب الباردة كان نصيبها من الدخل القومي السنوي العالمي 30% وكذلك سيطرتها علي المؤسسات الاقتصادية العالمية .
3- المجال التكنولوجي – حيث تحافظ فيه علي المجالات المهمة والحساسة في الابتكار ، فلازالت اكبر شركات الكمبيوتر تابعة لها مثل مايكروسوفت و أوراكل .
4- المجال الثقافي – حيث تتمتع الثقافة الأمريكية وطريقة العيش المتمثلة في الملبس والمأكل ووسائل الترفيه بانتشار كبير بين شباب العالم .

لقد كان لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بصفة خاصة ،اهتمام ملحوظ خاصة في حرب الخليج الثانية ، فقد كثفت روسيا من اتصالاتها العالية المستوي مع دول الخليج العربي وذلك سعيا لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخليجية ، وفتح أسواق المنطقة للمنتجات الروسية .

لقد مثلت منطقة الخليج العربي حدودا أمنية للاتحاد السوفيتي ، والان أصبحت تمثل مصالح اقتصادية لا يمكن التفريط فيها ، فمن ضمن مبادرة ليونيد بريجنيف الخاصة بمنطقة الخليج ما يلي :- (حسن ، 1999 ، ص ص 31 – 32).

1- الدعوة إلي عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج .
2- عدم استعمال القوة العسكرية أو التهديد بها ضد دول المنطقة والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية .
3- احترام الحياد وعدم الانحياز لدول الخليج ، وبالتالي الامتناع عن توريطها في صراعات القوى الكبرى .

احترام حق السيادة الذي يكفله القانون الدولي لهذه المنطقة علي مواردها الطبيعية ، والعمل علي عدم إقامة أية عراقيل أو افتعال إيه تهديدات لعمليات التبادل التجاري أو طرق النقل البحرية بين دول منطقة الخليج والخارج ، فقد كان السوفييت يميلون إلي أن مسؤولية امن منطقة الخليج يجب أن تظل بأيدي دوله ، فهي اقدر واعلم بظروفها وواقعها ، علي أن تستخلص انسب السياسات المدعمة لأمنها واستقرارها . (جمال ، 1998، ص 13).

4- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الخليج العربي منطقة حيوية ، وذلك لضمان الحصول علي النفط بأسعار معقولة وبمعدلات ثابتة ، حتى لا يتضرر اقتصادها من تذبذبات أسعارها أو كميات انتاجه ، وان

حوالي (65%) من المخزون العالمي للنفط يوجد في منطقة الخليج . ويرى بعض المحللين إن السياسة العالمية تتسم باعتماد متبادل متعدد المستويات حيث أضحت القوة متعددة الإبعاد ، ومصالح الولايات المتحدة الداخلية أساسا ، ترتهن وترتبط بدور تدخل أمريكي لتحقيق استقرار جديد في مناطق إقليمية مختلفة ، ولإدارة الاعتماد المتبادل المعقد . وهذا الدور لن يكون منفردا بل سيعتمد علي تعبئة وقيادة الحلفاء ، وتحديد دور المؤسسات الدولية ، وذلك كوسيلة لتقليص الفجوة بين متطلبات هذا الدور وبين تزايد الأعباء ، فالولايات المتحدة تقف اليوم باعتبارها القوة المسيطرة في منطقة الشرق الأوسط ، وقد سعت لتحقيق أهدافها الثلاثة الرئيسة في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وهي تامين إسرائيل وحماية النفط ومقاومة الشيوعية وقد تم ذلك بنجاح .(عبدالمنعم ، 2002 ، ص ص 17- 18).

2- **الوحدة الأوروبية** .

ولدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 25 مارس عام 1957 م في العاصمة الايطالية روما ، فقد استطاعت الجماعة الأوروبية أن تصل إلي مرحلة كبيرة من التكامل لاسيما بتوقيع معاهدة " ماستريخت " في فبراير عام 1992 م والتي وضعت موضع التنفيذ عام 1993 م ، والتي تحولت إلي ما يسمى بالاتحاد الأوروبي ، وهو بمثابة الإعلان عن التحول التكاملي ، الذي يتمثل في رفع الحواجز الجمركية بين دول الجماعة الأوروبية ، وحرية الانتقال بالنسبة للأفراد والسلع ورؤوس الأموال ، وإنشاء نظام قانوني موحد في مجالات البنوك والتامين والموصلات والهجرة والمواصفات والمقاييس ، مع طرح عملة أوروبية موحدة اليورو بالإضافة إلي الشق الأساسي من الاتفاق علي توحيد جنسية رعايا دول الاتحاد ، والتنسيق في مجال السياسة الخارجية . أن نجاح الجماعة الأوروبية في تحقيق الوحدة التي تسعي إليها سيجعل من أوروبا قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية لايستهان بها تنافس القوة الأمريكية و اليابانية ، وان ظهور القدرة في النظام العالمي الاقتصادي يعطي الفرصة للجماعة الأوروبية أن تقوم بدور أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد ، سيؤثر في توزيع القوة في النظام العام في النظم الفرعية المنبثقة عن هذا النظام .(عبد الفتاح ، 1998 ، ص 9) وتنفرد أوروبا بتصورها عن الأمن الإقليمي من حيث أنها تركز علي الاستقرار السياسي ، في حين تعطي الولايات المتحدة الاهتمام الأكبر للقوة العسكرية لمعالجة المشكلات ، وهناك تشابك كبير للمصالح والعلاقات بين المنطقة العربية والجماعة الأوروبية من هذه المصالح .(أر . كيه راما زاني ، ص21).

1- العلاقات التاريخية والنفوذ الأوروبي (الاستعمار) بالإضافة إلي كون أوروبا رمزا للمجتمعات الحديثة .
2- المصالح الاقتصادية المتبادلة باعتبارها الشريك الاقتصادي والتجاري الأول .
3- الجوار الجغرافي والموقع الجيوستراتيجي للوطن العربي .

لقد بدا الاتحاد الأوروبي التفكير في مسألة امن الخليج من منطلق أكثر شمولية ، لذا يأتي امن الخليج العربي بالمرتبة الثالثة بعد الأمن في دول أوروبا ووسطها . إن بنيان القطبية الثنائية يتسم بهيمنة القوتين العظميين ، ومن ثم فان أي تغيير محدود في توازن القوى لن يؤثر بشكل حاسم في استقرار البنيان ، وعلي النقيض من هذه الرؤية فان " روز كرينز و دوتيش و سينجر " يؤكدان علي أن بنيان القطبية المتعددة أكثر ميلا لتحقيق الاستقرار الدولي ، نظرا لاتسامه بدرجة من المرونة تتيح درجة اكبر من التفاعل بين الدول ، مما يوفر لتلك الدول فرصا اكبر

لتحقيق أهدافها دون اللجوء لاستخدام القوة .(محمد ، 2005 ، ص 269) وقد شهدت السياسة الدولية المعاصرة عددا من الهياكل و البني التي أثرت في العلاقات الدولية ، وحددت اتجاهها وقد تركزت هذه الهياكل في الأتي :-

أولا – نظام تعدد الأقطاب .

يتميز هيكل النظام الدولي متعدد الأقطاب ، بوجود مجموعة من الدول أو الأقطاب التي تمتلك موارد اقتصادية متكافئة تقريبا ، كما انه يتميز بوجود أكثر من صراع دولي رئيسي بين أقطابه . وفي ظل هذا البنيان الدولي ، فان الوحدات الصغرى والمتوسطة تزداد قدرتها علي الحركة المستقلة ، حيث إن الصراع بين الأقطاب الدولية المكونة للبنيان الدولي تؤدي إلي منع كل منهما للأخر من السيطرة علي الدول الصغرى ، مما يزيد من القدرة التساومية لهذه الوحدات ويوسع من هامش الحركة لديها ، إلا أن اتفاق القوى الكبرى ، في ظل بنيان تعدد الأقطاب ، يؤدي إلي التأثير في الدول الصغرى ، إضافة إلي أن وضع الكيانات الصغرى في ظل بنيان تعدد الأقطاب لا يكون في أمان ، حيث انه من الممكن آن تتفق القوى الكبرى علي تقسيم الكيانات الصغرى ، وقد تسعي لتحويلها إلي ساحة صراع غير مباشر لها . (محمد ، 2005 ، ص 277) .

ثانيا – نظام الثنائية القطبية :-

يقوم هذا النظام علي وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز منها عدد من الوحدات التابعة والأقل كثيرا في إمكانياتها ومقدراتها ، ويكون حق التوجه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكارا للدولة المسيطرة في داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية . ويقوم هذا النظام علي خاصيتين أساسيتين هما :-

أولا . التوزيع الثنائي لإمكانيات القوى الدولية ، واختزانه بالايدولوجية تميز كل قوة عن الاخرى ، أما الخاصية الثانية . فهي الفقدان الكامل للمرونة التي سادت نظام تعدد الأقطاب من حيث الدخول أو الانسحاب من تجمعات القوى الدولية . كما تتميز بنية النظام الدولي الثنائي القطبية كذلك بتركيز القوة والنفوذ في يد فاعلين اثنين ، ويرى "ريمون ارون " إن الثنائية القطبية تعني تمثيل موازين القوى بحيث تتجمع معظم الوحدات .(محمد ، 2005 ، ص 278).

وفي أطار النظام الدولي الثنائي القطبية يمكن التمييز بين نموذجين :-

أولا . الثنائية القطبية الجامدة .

ثانيا . الثنائية القطبية المرنة .

أولا – الثنائية القطبية الجامدة .

في ظل هذا النظام تسود وحدتان رئيستان تعمل كل منهما بوصفها قطبا جاذبا ، تتجمع حوله وحدات صغري وفي هذا النموذج فان الصراع بين القطبين الرئيسين من شانه إن يفيد الدول غير الأعضاء في الكتلتين ، إما اتفاق القطبين فانه يقلل من حرية حركة تلك الدول ، وقد يصل الأمر بالقوى العظمي إلي منح الدول غير المنظومة تحت لوائها مساعدات تفوق ما تقدمه للدول المتحالفة معها . ومن ثم فان زياد التوتر بين القوتين العظمتين يؤدي إلي زيادة الضغط علي الوحدات الحليفة ، ويزيد من محاولات اختراق المناطق الحيوية استراتيجيا والسيطرة عليه ، مما

يساهم في زيادة انعدام الاستقرار ، وفي تعقيد حل النزاعات ، وخاصة أذا كان طرفا النزاع حليفين للقوتين العظمتين يسهل من أمكانية تسوية النزاعات الإقليمية ويمكن من إدارتها بشكل ناجح .

ثانيا – الثنائية القطبية المرنة .

تصنف وحدات النظام الدولي وفقا لهذا النموذج إلي ثلاث فئات : ففي الفئة الأولي توجد الدولتان القائدتان للنظام ، وفي الثانية توجد مجموعة الدول التابعة ، وما يميز هذا النموذج هو وجود الفئة الثالثة ، والتي تضم مجموعة الدول المتولدة عن طبيعة بنية النظم الدولي ، والبيئة العالمية التي تحتويها . (بهجت ، 1994 ، ص 310) . وعليه فان حرية الحركة المتاحة أمام الدول الصغرى ، ترتبط بمحدد رئيسي هو درجة التنافس والصراع بين القوي العظمي ، كما أن التنافس القوى العظمي في الحصول علي التأييد الوحدات الأقل قوة يزد من القدرة التساومية لها ويوسع من هامش الحركة لديها ، إلا أن مثل هذه الحركة المتاحة أمام القوى الصغرى ، تقل في ضل وضع دولي يمتاز بحدوث اتفاق في العلاقات بين القوي الكبرى المشكلة لنظام الدولي .ويؤكد العالمان كينت و والتز علي أن النظام الدولي تنائي القطبية ، برغم من التباين في القوة بين القوي العظمي والدول الصغرى المشكلة له ، إلا انه يكون أكثر استقرارا من النظام متعدد القطبية ، نظرا لسعي القوى العظمة فيه لأتباع وسائل من اجل الحفاظ علي البناء الذاتي والإبقاء علي توازن القوى بين القطبين . (احمد ، 1986 ، ص 225) .

ثالثا – النظام الدولي الأحادي القطبية .

يتميز هيكل النظام الدولي الأحادي القطبية ، بقدر كبير من تركيز الموارد ، نظرا لصفته الأساسية المتميزة بوجود دولة واحدة او مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولي بأسر ، ويتسم هذا البنيان باستقرار نسبي وانخفاض حدة الصراعات الدولية ، لان الدول العظمي المهيمنة علي قمة النظام تستطيع فرض مفاهيم علي الآخرين . ويربط جورج ليسكا بين هذا النظام ، والنظام الامبريالي او التسلطي ، الدي تتحد فيه العلاقات الدولية تسلسليا ، وفق السياسة التي تقرها قوة عالمية مهيمنة ، قادرة علي تثبيت النظام داخليا ، ومواجهة الاخطار الخارجية ، وهذا النظام لايتضمن سوء قوة واحدة مسيطرة ، تدور في فلكها بقية الوحدات ، ويعني ليسكا الدولة المسيطرة تلك الوحدة الدولية التي تتجاوز الوحدات الاخرى ، لحجمها ومداها ورقعتها في العالم ، وسعة مصالحها وكبر شعورها بدورها العالمي . وفي اطار هذا النظام فان الدول الصغرى لاتتمتع بهامش واسع للحركة او القدرة علي المناورة ، وتصبح الحركة المستقلة خيارا يصعب تحقيقه ، نظرا لاتجاه القوى العظمي المهيمنة علي النظام الدولي ، نحو توجيهه إيديولوجيا وعسكريا وسياسيا ، مما يودي إلي تضاؤل فرص الدول الصغرى علي الحركة والاختيار بين البدائل المتاحة أمامها . (جلال ، 1990، ص 23).وبالرغم من هذه القيود التي يفرضها النظام الدولي أحادي القطبية علي الوحدات الصغرى ، إلا أن هناك متغيرات أخري تساهم بشكل سلبي أو إيجابي ، في تحديد مساحة الحركة المتاحة أمام الدول الصغرى ، نمط القيادات الوطنية وتوجهاتها ، والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسكانية التي تستحوذ عليها هذه الدول ، وتستطيع توظيفها التوظيف المناسب ، وتحويلها إلي مكامن قوة ، في تفاعل علاقاتها مع القوى الكبرى المهيمنة . (بهجت ، 1994 ، ص70) .

ويتميز النظام الدولي في مرحلته هذه ،بأنه نظام هرمي ، وبمستوي عال من التضامن بين أطرافه ، وبتجاوب أطرافه مع القوة المهيمنة ويكون دور الأطراف الكبرى فيه بمثابة مكمل لدور القوة المهيمنة ويغيب عن هذا

النظام حالة التوازن ، وهو من أكثر النظم الدولية استقرارا عند مستوي القمة .(سعد ، 2002 ،ص ص 130-131) .أما القطبية الأحادية المرنة ، فأنها تعد بمثابة مرحلة انتقال وتطور في النظام الدولي ، من القطبية الأحادية إلي نظام التعددية القطبية ، والتي لايمكن أن تتم إلا عبر مرحلة انتقال داخل القطبية الأحادية من المرحلة الجامدة إلي المرحلة المرنة ، وتعد المرحلة القطبية الهشة بمثابة مرحلة تحضير لنظام التعددية القطبية ، وفي ضل مرحلة الأحادية القطبية الهشة تتطور العلاقات بين القوى الرئيسية في المجتمع الدولي إلي علاقات مشاركة وتعاون في تحمل المسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع ، ويتم ذلك من خلال صيغة توازن المصالح ، وليس بصيغة علاقات عدوانية ، ويستمر القطب المهيمن في اتخاذ زمام المبادرة في السياسات الدولية ،دون أن يكون بمقدوره تحمل تكلفة صيانة النظام الدولي بمفرده ، ويسعى لاحتواء الدول الأخرى المعادية لسياسته ، مما يمكنه من تحقيق بعض النجاحات حيال الأزمات الدولية في أطار الأمم المتحدة ، وتتميز المرحلة القطبية الأحادية الهشة هذه ، بقدرة الدول الكبرى علي بلوره مواقف مستقلة وقيامها بتطوير قدراتها الاقتصادية ، وقد تتمتع بدور ريادي في بعض المناطق الإقليمية من جراء تراجع نفوذ وانتشار القطب المهيمن .(سعد ، 2002 ، ص ص 148- 149) . أن النظام الدولي منذو أن انبثق عن النظام السياسي الأوروبي وحتى يومنا هذا ، تتحد أنماطه وهياكله وأشكال العلاقات السائدة فيه ، وفقا لموازين القوة التي تسود بين قواه التقليدية والتي تنتمي في معظمها إلي دول الشمال ، أما دول الجنوب فقد ظلت خلال مراحل النظام الدولي المختلفة عبارة عن ساحة للصراع بين هذه القوى ، وهذا ما يعد مؤشرا علي أن القوى الدولية الكبرى ستسعي للمحافظة علي مصالحها ومناطق نفوذها في العديد من مناطق العالم ، مما قد يخلق نوعا من الصدام في المصالح مع الولايات المتحدة الساعية نحو فرض هيمنتها ونفوذها علي مناطق العالم المختلفة ، مما يرشح دول العالم الثالث لمواجهة موجه جديدة من صراعات النفوذ بين القوى الدولية الكبرى ، مما سيدفع بهيكل النظام الدولي نحو التعددية القطبية ، الذي سيتيح حتما مساحة ولو ضيقة من الحركة للدول الصغرى في علاقاتها الدولية .

المبحث الثالث

ركائز النظام العالمي الجديد

إن التغير في النظام الدولي وسيادة نظام الأحادية القطبية، لا يعني أن دور الأيديولوجية قد اختفى من ساحة العلاقات الدولية، فالعالم يشهد سيادة أيديولوجية القطب المهيمن، وأن تعبير نهاية التاريخ للكاتب الأمريكي "فوكوياما" إنما هو تعبير ذو مضامين أيديولوجيا ويعكس واقعا أيديولوجيا يقوم علي سيادة الأفكار التي دافع عنها الغرب خلال الحرب الباردة وبالتالي فإن مفاهيم مثل: المنفعة المتبادلة والمساواة والتمسك بالديمقراطية واقتصاد السوق وغيرها، إنما هي تعبر عن مفاهيم أيديولوجية تسعى الولايات المتحدة والدول الغربية لفرضها على العالم، وعلى ضوئها تم تصنيف دول العالم الأخرى إلى دول صديقة وهي تلك المؤمنة بقيم النظام الدولي الجديد، والتي تعتمد المبادئ والقواعد السياسية والاقتصادية التي تقرها الدول الغربية، وتتجاوب مع مفردات النظام الدولي الجديد، أما الدول التي تتبنى قواعد سياسية واقتصادية مغايرة فهي دول مخالفة للإرادة الجماعية وللسلام والتقدم وحقوق الإنسان هذا النظام الجديد الذي تقدمه الولايات المتحدة على أنه عالم جديد تتحرر فيه الأمم المتحدة من ورطة الحرب الباردة، وتكون قادرة على تحقيق احلام مؤسسيها الأوائل، عالم تجد فيه الحرية وحقوق الإنسان موطنا لها في كل الأمم.

يصدم بواقعية السياسة الأمريكية التي تثير لدى العالم قضية ازدواجية معايير الشرعية الدولية في سياستها، لأنها تكيل لمعايير متناقضة لا علاقة لها بالقانون الدولي ولا بالحقوق الإنسانية والديمقراطية.(كامل 1993، ص 101).

فالخطاب الأيديولوجي يشهد تغيرا في ظل النظام الدولي الجديد، فبعد أن كان يركز في فترة الحرب الباردة على الصراع بين الرأسمالية والشيوعية كنظامين متناقضين أصبح يركز في ظل النظام الجديد على ثالثة محاور أساسية هي: الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق والعولمة.

1 –**الديمقراطية:** كان لانتهاء الحرب الباردة تأثيرها الواضح في الدفع بالعديد من الباحثين السياسيين نحو طرح عدد من الأفكار حول فلسفة النظام الدولي الجديد، وقد طرحت مسألة الديمقراطية الليبرالية كنقطة أساسية في إطار هذه الفلسفة والحوارات التي دارت حولها ففرنسيس فوكوياما" يرى أن الديمقراطية الليبرالية يمكن أن تكون النقطة النهائية لتطور الأيديولوجية البشرية أي الشكل النهائي لحكم البشرية وبالتالي فهي بشكلها تعتبر نهاية التاريخ". (ف – يرلوف 1997 ،ص ص 10 11).

ويعد مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم إثارة للإشكاليات الفكرية والنقاشات المختلفة بين الباحثين والمفكرين، ومن أبرز هذه الإشكاليات الاختلاف حول ماهية وطبيعة ومضمون وشكل هذه الديمقراطية التي يمكن أن تحقق تطلعات المجتمعات في الحرية والرفاه، والتطور. لان ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع الدولي، هي مهمة رئيسة اليوم بهدف خلق نظام دولي ديمقراطي، تحترم فيه حقوق الإنسان، وتبنى فيه العلاقات بين الأطراف الدولية على أساس التكافؤ والعدالة. وإذا كانت الديمقراطية تعد مفهوما راسخا في الرؤية الغربية لبناء نظامها السياسي، فإنها تشكل الديمقراطية عنوانا رئيسا من عناوين النظام الدولي الجديد، والذي حلت في ظله الديمقراطية محل شعار الثورة، كقيمة سياسية رئيسة في عملية التغيير، وقد ساعدت نهاية الحرب الباردة دول الشمال على ممارسة ضغوطها بشكل أكثر فاعلية تجاه بعض دول الجنوب، لدفعها باتجاه تبني النظام الديمقراطي.

كما اتسم التوجه الغربي في نشوء الديمقراطية بعدم الوضوح، وبالانتقائية في رفع الشعار تجاه بعض دول الجنوب دون غيرها، بغية ممارسة ضغوط على حكومتها لأسباب قد لا تتعلق بالهدف المعلن للضغط، كما أنها تتجنب إثارة هذه القضية مع دول أخرى، نتيجة وجود مصالح لها يمكن أن تتعرض للخطر فيما لو حصل تغيير سياسي من خلال تبنيها الديمقراطية، مما جعل العديد من دول العالم الثالث تتعامل مع الدعوة الغربية. لنشر الديمقراطية، على أنها لا تخرج عن كونها أداة من أدوات العمل السياسي تستخدمها الدول الغربية للضغط على بعض النظم للتأثير في سياستها ، بهدف الحفاظ على مصالحها. (. 378 محسن، 2000 ص)

2 –**حقوق الإنسان:** ارتبطت الدعوة لتبني الديمقراطية بالدعوة الاحترام حقوق الانسان التي تمثل عنصرا أساسيا في الخطاب الأيديولوجي للنظام العالمي الجديد، بالرغم من أن الدعوة الاحترام وحماية هذه القيم الإنسانية، ليست من مبتكرات هذا النظام، وإنما هي جزء من مكاسب الإنسانية المعاصرة، والتي بسبب نضالها كرست هذه الحقوق في المواثيق الأممية ودساتير الدول المختلفة، كما أنشئت منظمات وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها. وتتجاذب قضية حقوق الإنسان وجهتا نظر – **الاولي** / وهي وجهة نظر الدول الغربية، والتي ترى أن من واجبها كشعوب متحضرة أن تدافع عن حقوق الإنسان، وتقوم بحمايتها، وترى أن قرارات حقوق الإنسان، التي يتم تبنيها في

منظمة الأمم المتحدة، تقاوم في الغالب عند التصويت عليه، وأن الجهود التي تبذلها لصيانة حقوق الإنسان في المنظمات الدولية لم تحقق الهدف المرجو منها.

أما وجهة النظر الثانية: فتتبناها دول العالم الثالث وتطالب من خلالها بأن يتم التعامل مع قضية حقوق الإنسان، في إطار الخصوصية القومية والإقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافية التي تميز الشعوب عن بعضها البعض وتنظر دول العالم الثالث بشيء من الريبة لأشكال التدخل الإنساني الدولي في الأحداث التي صورتها بأنها على صلة بحقوق الإنسان وخاصة في ظل التفاوت الواضح في سياسة الدول الغربية من القضايا الدولية، والتي تتعامل معها وفقا لأطرافها وليس بحسب موضوعاتها (محسن، 2000، ص 388).

فميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية لا ينص صراحة على حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، الا أن المتغيرات الدولية الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، قد أعطت قوة دفع للقوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة، لان تعيد صياغة العديد من مفاهيم النظام الدولي، ومنها إعادة النظر في التقييم التنفيذي لشرعية التدخل الإنساني. حيث أعطته بعدا سياسيا بلورته على الواقع بإنشاء المفوضية السلمية لحقوق الإنسان، والتي اعتبرتها دول العالم الثالث على أنها أداة من أدوات التدخل في شؤونها الداخلية، تحت مبرر حماية حقوق الإنسان، وذلك لتحقيق أهداف سياسية قد تتجاوز في أبعادها المضامين الحقيقية لحماية حقوق الإنسان.

3- **اقتصاد السوق:** ارتبطت الدعوة للخصخصة من الأساس بالاقتصاديات الاشتراكية التي تسودها الملكية العامة ، وكدلك اقتصاديات الدول النامية التي تعايشت فيها الملكية العامة جنبا الي جنب مع الملكية الخاصة ، وقد اكتسبت الدعوة للخصخصة دعما هائلا علي الصعد العالمي في مطلع التسعينات ، من جراء استفادة الدول الرأسمالية من التحولات العالمية الناجمة من انهيار المنظومة الاشتراكية ، لتدفع باتجاه إعادة تشكل الاقتصاديات الأخرى ، علي أساس الانتقال الي اقتصاد السوق وتقليص حجم القطاع العام .وهكذا فان دعوة التحرير وتقليص الانفاق الحكومي ، ترتبط بالدعوة للخصخصة ،تقليص قطاع الاعمال العام ، وبناء اقتصاد السوق والاندماج في التخصيص الإنتاجي الدولي عبر تحرير التجارة والمدفوعات .

4- **العولمة :** تظهر العولمة أداة تحليلية لوصف عملية التغيير في مجالات مختلفة ، فالعولمة ليست مفهوما مجردا ، بل انها عملية مستمرة ، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كثيفة في مجالات السياسة والثقافة والاتصال ويري العديد من الباحثين ان هناك اربع عمليات أساسية للعولمة تتمثل في المنافسة بين القوي الكبرى ، والابتكار التكنولوجي ، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث .(السيد ، 1998 ، ص 85)

فالعولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، قد أحدثت تغييرا في النظام الدولي وادت الي تواري اعتبارات الجغرافيا السياسية التي حكمت النظام الدولي خلال القرن العشرين ، وتصاعد معدلات العلاقات متعددة الأطراف التي لا تلقي بالا الي مسائل الحدود الجغرافية ، وتتجاوزها ، فالسوق أصبحت عالمية تتحكم فيها الي جانب قوي السوق التقليدية – الشركات متعددة الجنسيات ، والمؤسسات الدولية ، كمنظمة التجارة العالمية ، مما يحد من قدرة الدول القومية علي فرض سيادتها بشكل كامل . (السيد ياسين ، 2000 ، ص ص 338 – 344) .

الخاتمة

تدور المعضلة الأساسية في إدارة الأزمات وفقاً لما كشفت عنه الحقائق التي يمكن استخلاصها من تجارب الماضي، حول المأزق الذي يواجهه السياسيون وصانعوا القرار بين الحاجة إلى حماية المصالح المعرضة للخطر والرغبة في تجنب التصعيد غير المرغوب فيه للأزمة. وبطبيعة الحال فلن تكون هناك أزمة إذا كان أحد الجانبين راغباً في الانسحاب من المواجهة وتقبل الضرر الذي تعرضت له مصالحه، ومع ذلك، فهناك العديد من المواقف التي يلجأ فيها صانعوا القرار بصورة عمدية إلى تحويل نزاع المصالح إلى أزمة تهدد بنشوب الحرب. فالأزمات تحدث عن تورط صانعوا القرار في قرارات خاطئة أو بسبب صراع المصالح في الوقت الذي يكون فيه كل من الطرفين غير مستعد للتنازل عن موقفه أو عن مطالبة في حماية مصالحه، وعندما تتحرك الأزمة يواجه السياسيون وصانعوا القرار التحدي الأساسي المتمثل في الاختيار بين هدف حماية المصالح وهدف تجنب الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد غير المرغوب فيه للأزمة. وهذا التحدي هو الذي يفرض ضرورة مشاركة الطرفين في إدارة الأزمة والتعاون المتبادل بينهما في البحث عن الأسس والمتطلبات للأزمة لحلها تجنباً للعواقب الخطيرة لاندلاع الحروب. فإن إدارة الأزمات تبدو أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر، الذي تزداد فيه احتمالات وقوع الأزمات على المستوى الإقليمي والتي يمكن أن تؤدي إلى تورط أي دولتين أو عدة دول من الاقتراب من حافة الحرب وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي مازالت تتعرض لمزيد من الأزمات وأنواع جديدة منها. فاستخدام القوة يمكن أن يعمق بصورة خطيرة من حدة الأزمة ويعمل على إشعال الحرب غير المرغوب فيها والتي يمكن تجنبها، وتشير التجارب في إدارة الأزمات إلى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات أو الأعمال العسكرية غير القتالية كاستخدام القوات العسكرية لردع الخصم وأثنائه عن تصعيد أو زيادة درجة استعداد القوات المواجهة أي عمليات هجومية إذا حدثت الحرب على أن يكون هناك ما يضمنه التنسيق بين هذه العمليات من جهة والتحركات الدبلوماسية من جهة أخرى، وتقضي هذه الاستراتيجية كذلك بأن استخدام أي نوع من التهديدات أو نماذج الأعمال العسكرية يجب أن يصاحبه اتصالات بالخصم مما يعني أنها تتضمن في بيانها جميع الأبعاد الهامة لإدارة الأزمة كالتحذير و التهديد والمساومة والمفاوضة .

كما توصلت الدراسة الي عدد من النتائج التالية :

1- توثر الازمات في العلاقات بين الدول فهي قد تجمد الصراع بينهما او قد تساهم في حل بعض القضايا ومن ثم فهي تمهد الطريق لتأسيس علاقات اكثر استقرارا وتناسقا .

2- قد تترك الازمة شعورا بالاستياء لدي احد طرفيها وشعور بالتفوق لدي الطرف الاخر .

3- الوقت نفسة اصبح استخدام القوة الإقليمية اكثر صعوبة لأنها اصبحت محكومة بطريقة اكثر انضباطا بقوي عالمية علي استعداد للتدخل في أي وقت .

4- المواجهة العسكرية يمكن تجنبها من خلال التهدئة الا ان بعض صرعات المصالح تكون شديدة و تتحول الي أزمات تهدد باستخدام القوة العسكرية وتصبح الحرب وشيكة ومحتملة الحدوث .

5- أصبحت الانفجارات الداخلية داخل الدول اكثر من الصراعات بين الدول الإقليمية واصبح التدخل الخارجي لضبط الأمور الداخلية في دولة ، تحت شعارات الجوانب الإنسانية ومنع تعسف الحكومات المركزية امرا مقبولا من المجتمع الدولي .

المراجع

اولاً: الكتب:

1- حسن بكير احمد، إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الواحد والعشرين، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2005.

2- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، ط 1 ، القاهرة : مكتبة المدبولي، 2006.

3- محمد صلاح سالم، إدارة الازمات والكوارث بين المفهوم النظري والتطبيق العملي ، ط1، القاهرة: للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2005.

4- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989 .

5- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديدة: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع والاعلان، 2002.

6- موسى الزغيبي، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي، بيروت : المنارة للنشر والتوزيع، 1997.

7- زيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة نافع ايوب، ط2، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1999 .

8- عبد الفتاح الرشوان ، العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير، الإمارات : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998 .

9- بهجت قرني، علي الدين هلال، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية: سيادة القيود و المعوقات ، ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

10- احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب،1986.

11- محسن عوض ، العولمة ومستقبل الدمقراطية في الوطن العربي، في سمعان بطرس فرج الله (محرر)، موقع النظام العربي في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية، 2000.

12- السيد ياسين، العولمة والهوية، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 2000 .

ثانيا : الدوريات

1- احمد عباس عبد البديع ، إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة، السياسة الدولية، العدد111، يناير (1993).

2- محمد سيد أحمد ، حول إشكالية النظام العالي الجديد، السياسة الدولية ، العدد 104، ابريل، 1991.

3- امين هويدي ، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ، السياسة الدولية ، العدد 112، ابريل 1993.

4- عبدالمنعم طلعت، توازن القوة في النظام العالمي الجديد: المنظور الأسيوي، اوراق اسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة العدد 16 أكتوبر (1997)

5- حسن حمدان الحكيم ، الامن والاستقرار في منطقة الخليج، دراسة استشراقية، رأس الخيمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا خليجية العدد 3 يناير (1999)

6- جمال زهرات ، امن الخليج محددات وانماط تأثير العامل الدولي، قضايا خليجية ، راس الخيمة ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، يناير (1998)
7- ار- كيه رامازاني ، الشراكة الاوروبية المتوسطية، برشلونة، دراسات عالمية ، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد22.
8- كامل عمران، نظام عالمي جديد ام نظام عام جديد، مجلة الوحدة، العدد100، يناير 1993.
9- ف - يرلوف : فهم التاريخ أم بيت من طريق جديد، مجلة الثقافة العالمية، ترجمة اشرف الصباغ، الكويت : عمود الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد83، نوفمبر (1999)
10 - السيد ياسين، مفهوم العولمة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 229، مارس 1998.

ثالثا : البحوث والرسائل العلمية:

1- مصطفى علوي محمد سيف ، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو - يونيو 1976، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1981.
2- ونيس أبوسعفه الزوام ، استخدام القوة في إدارة الأزمات الدولية : دراسة حالة لازمة الخليج الثانية ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1997.
3- جلال ابراهيم فقيرة ، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافي 1990 - 1997 رسالة دكتوراه غير منشورة ، بغداد : جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1999.